

رؤيتنا بشأن قضية اللاجئين والمهاجرين

إننا في "الاتحاد من أجل الديمقراطية" نرى أنه من الممكن حل قضية اللاجئين والمهاجرين والقضايا المتعلقة بها، من خلال النقاط التي يوضحها البيان التالي. والذي توصلنا إليه بعد جملة من الحوارات والنقاشات التي أجريناها مع الخبراء والأطراف المختلفة، في سبيل وضع خارطة طريق لحل ممكن. ومن هنا ندعو جميع الأحزاب والمؤسسات والمنظمات الديمقراطية والاشتراكية لتناقش المبادئ المذكورة أعلاه، من أجل تطويرها والعمل على تنفيذها معاً.

في تصريح للمفوض السامي لشؤون اللاجئين (فيليبو غراندي) جاء فيه بأن عدد المهاجرين من جميع انحاء العالم قد تجاوز عتبة الـ 80 مليون في النصف الأول من سنة 2020، وكان قد " قد تضاعف عدد المهاجرين قسراً خلال العقد الماضي، هذا يدل على ان المجتمع الدولي غير قادر على حفظ السلم العالمي، ومع الأسف نحن نتجاوز عتبة جديدة من هذه الصورة المخيفة، وإن لم يقل قادة العالم (أوقفوا الحرب) فالوضع سيزداد سوءاً".

وهكذا فنحن نواجه الكارثة، التي خلقها أولئك الذين لم يتركوا على وجه البسيطة مكاناً صالحاً للحياة، وأن تفاقم التفاوت الطبقي، والبطالة، وغلاء المعيشة على الطبقة العاملة، تحولت هذه الظواهر إلى أداة بيد التيارات الشعبوية، التي تستغلها ضد اللاجئين، في حين لا علاقة بين هذه الازمات وبين اللاجئين. بالإضافة إلى انتشار المعلومات المغلوطة، والتسييس الأمني لمسألة اللاجئين، وفقدان السيطرة على الوضع، وتصوير اللاجئين كاحتلال، يزيد في تعميق الازمة ويراكم معاناة إضافية على المهاجرين قسراً. علاوة على استعمال ورقة اللاجئين كورقة ضغط للمساومات السياسية، من أجل كسب المزيد من الأصوات الانتخابية، وتهويل المشكلة لتبدو أكبر من حجمها، والاعتماد على المزيقة، يتطلب منا استراتيجية لمخرج آمن.

1- أثرت في الآونة الأخيرة نقاشات وحوارات حول قضية اللاجئين، ولا سيما بعد احداث "الطنداغ" التي أريد منها أن يظهر اللاجئين على انهم السبب في الاحداث العنصرية هناك. وعليه يجب تشكيل مجموعات تضامن على المستوى الدولي، من أجل إيجاد حل ديمقراطي قائم على المساواة، تكون فيها حقوق الانسان هي المعيار الأساسي للحل، وليس الروابط العرقية، على اعتبارها الأساس التي ينبغي للشعب المضيف التعامل على أساسها مع كل الذين يعيشون في البلاد.

2- لا تتوافر القوانين التركية على نظام لجوء سليم وفعال، إذ كان لتركيا تحفظات جغرافية على اتفاقية جنيف التي وقعتها، ومن هنا ينبغي رفع التحفظات والالتزام باتفاقية جنيف 1951.

3- لكل انسان يتعرض في وطنه الام للظلم والاضطهاد لديه الحق في طلب اللجوء في دولة أخرى. ويجب فتح معايير أمانة للاجئين للعبور إلى دولة ثالثة، وينبغي على تركيا ودول الاتحاد الأوربي قبول طلباتهم. كما ينبغي الغاء الاتفاقية الموقعة بين تركيا والاتحاد الأوربي التي تخص إعادة اللاجئين، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2016، كما يجب على الاتحاد الأوربي تغيير سياساته اتجاه تركيا واعتبارها مستودع مستأجر للاجئين.

4- ينبغي انشاء مكاتب لهيئة الأمم المتحدة لتنظيم عملية الحصول على حق اللجوء والحماية الدولية.

5- ضرورة وضع سياسات للتعايش والانسجام المتبادل، مع اللاجئين الراغبين بالبقاء في تركيا.

6- ينبغي تسهيل منح اللاجئين أذونات العمل بشكل قانوني، ومنع تشغيلهم بأقل من الحد الأدنى للأجور. الذي من شأنه منع استغلال العمال اللاجئين، واتخاذ إجراءات قانونية مشددة على ارباب العمل الذي يستغلون العمال ويشغلونهم بشكل غير رسمي وتحت ظروف قاسية.

7- اتخاذ التدابير الضرورية للسماح للعمال اللاجئين بالانضمام إلى النقابات. وعلى النقابات أن تعد الإجراءات لقبول العمال اللاجئين بين صفوفها.

8- إن ظاهرة الهجرة هي نتيجة طبيعة لسياسات عدم المساواة، والتغيير المناخي، والحروب الاهلية الناجمة عن التداخلات الامبريالية، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الأنظمة الاستبدادية على الهويات المختلفة عنها. وعليه ينبغي دعم المبادرات والجهود التي ترمي إلى خلق شروط إنسانية، وتعزيز الحريات، ودعم الحلول السياسية في اوطان اللاجئين الاصلية. اننا نعيش في عالم تنتقل فيه رؤوس الأموال بكامل الحرية بين البلدان، بينما تدفع باتجاه حبس العمال داخل الحدود الوطنية، وتعمق التفاوتات الطبقيّة، وعليه لا يعقل أن تقتصر حقوق العمال في تنظيم انفسهم داخل حدود بلدانهم فقط، وينبغي لها أن يكون التنظيم النقابي حق في كل مكان.

- 9- من غير المقبول أن تنشأ دول النصف الشمالي للكرة الارضية خزانات من اللاجئين في دول أخرى، ولذا ينبغي الضغط السياسي من اجل اتخاذ إجراءات بشأن ملف الهجرة.
- 10- التأكيد على ضرورة العمل المنظم الساعي لمناهضة تحويل قضية اللاجئين إلى قضية أمنية، واتخاذها شماعة للإجراءات غير الديمقراطية، والتأكيد على إن الوسيلة الانجع لمنع توطيد الاستبداد نفسه هو منح الحقوق للاجئين على مبدأ المساواة.
- 11- رفض العثمانية الجديدة، والسياسات الخارجية القائمة على اثاره القلاقل في الدول الجارة، ورفض النزعة التوسعية، من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على سياسات التضامن الإقليمي، لهو الحل الأمثل لازمة اللجوء والهجرة.
- 12- ينبغي منح النساء، ومجتمع الميم، من الذين تعرضوا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في بلدانهم، وضعية اقامة خاصة. إذ يجب اعتبار العنف والاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي (الجندي) موجب لنيل حق اللجوء، وبالتالي فمن الضروري تطوير القوانين والتوجهات التي تراعي النوع الاجتماعي.
- 13- التشديد على تطبيق عدم الترحيل القسري للنساء المعنفات، واللاتي قد يتعرضن في بلدانهم إلى اضطهاد يشكل خطر على حياتهن أو حريتهن.
- 14- اتخاذ التدابير اللازمة لإحصاء المهاجرين غير المسجلين، فعدم وجود قوانين هجرة سليمة يشجع على عمليات التهريب والاتجار بالبشر. كما ينبغي تشديد العقوبات على مهربي البشر بحيث تكون رادعة، وتمنع انتهاك حقوق الانسان وتعريض حيواتهم للخطر.
- 15- في الازمات المناخية والغذائية، يمكن تقييم طلبات المهاجرين الراغبين في استصلاح الأراضي غير المزروعة، على أن تكون شروط العمل إنسانية وأمنة ومتكافئة.
- 16- أن أخذ الإدارات المحلية لزام المبادرة، في حل القضايا المتعلقة باللاجئين، على أسس المساواة وحقوق الانسان ستكون له نتائج إيجابية.
- 17- إن الإصرار على الترحيل القسري للاجئين دون اعداد مسبق للبنية التحتية، ستكون له نتائج كارثية ومدمرة على المستوى الفردي والاجتماعي. وهو أمر غير مقبول على الاطلاق.

منسقية الاتحاد من أجل الديمقراطية